

مطالبات تواجه خطط المغرب لتقليص عجز الموازنة

تفاقم حاجيات التمويل يقوض مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاستثمار

تواجه محاولات المغرب سدّ عجز الموازنة القياسي مطالبات كثيرة، حيث يعرقل تفاقم حاجيات التمويل لتغطية النفقات الجديدة المشاريع الكبرى المرتبطة بالبنية التحتية الاقتصادية والاستثمارات في ظل جمع الرباط لسندات دولية بهدف ردم انخراط التوازنات.

سبع سنوات، وعرف نجاحا كبيرا لدى المستثمرين الدوليين، وذلك بدفتر طلبات اكتتاب يتجاوز 13 مليار دولار صادر عن 478 مستثمرا، مضافة أنه تم اكتتاب هذا الإصدار أكثر من أربع مرات.

وأضافت الوزارة أن هذا الإصدار مكن من إعادة ربط الاتصال مع المستثمرين الأميركيين، وتنويع مصادر التمويل وإرساء مراجع جديدة لمنح القروض في المغرب.

وأشار البلاغ الوزاري إلى أن هذا الإصدار كان ثمرة حملة ترويجية أطلقها وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، إلى جانب فرق مديرية الخزينة والمالية الخارجية لدى المستثمرين الدوليين.

وخلال هذه الحملة الترويجية، تم إبراز الاستقرار السياسي الذي تتمتع به المملكة، ومثانة إطارها الاقتصادي، والإصلاحات الهامة التي تم تنفيذها. وفي هذا السياق، أكد محمد بنشعبون أن "الحكومة عازمة على الانخراط في مسار تقليص عجز الميزانية، بهدف التحكم تدريجيا في حجم مديونية الخزينة، والحفاظ على قدرة تحمل الدين".

وكانت السلطات قد قالت إن العجز الحكومي سوف يتسع إلى 7.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام من 4.1 في المئة في العام الماضي، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم حاجيات التمويل.

وقال استاذ الاقتصاد محمد ياوحي، في تصريح لـ "العرب"، إن "الخطوط العريضة لميزانية الدولة تعرف ارتفاعا في نفقات الاستثمار العمومي الذي بلغ 250 مليار درهم (27.8 مليار دولار) لتمويل مشاريع أعلن عنها العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطوة اجتماعية غير مسبوقة، منها قروض لفائدة الشركات المتضررة من تداعيات جائحة كورونا".

وتكشف وزير الاقتصاد والمالية أن تدهور عجز الميزانية سيستمر في السنة المقبلة، بسبب تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد، مما يفرض ترشيحا للنفقات

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تعكس تحركات الحكومة المغربية مع جمعها لسندات دولية لتعزيز المالية العامة تحديات كبيرة تتعلق بأثر الوباء، من عجز الموازنة والمديونية من جهة، وخطط كبرى مرتبطة بالبنية التحتية والاستثمارات.

وأظهرت وثيقة، الأربعاء، أن المغرب جمع ثلاثة مليارات دولار من بيع سندات على ثلاث شرائح في ظل مساعيه لتعزيز مالية الدولة المتضررة من جائحة كورونا.

محمد ياوحي
الاقتراض يحل مشاكل اليوم لكنه ينتج مشاكل أخطر مستقبلا

ذكرت وثيقة صادرة عن أحد البنوك التي تقود الصفقة وأطلعت عليها رويترز، أن الحكومة باعت سندات لأجل سبعة و12 و30 عاما، جمعت من خلالها 750 مليون دولار، ومليار دولار، و1.25 مليار دولار من كل شريحة على التوالي. وأدار الطرح كل من "باركليز" و"بي. إن. بي باربيسا" و"جي. بي مورغان" و"ناتيكسيس"، وتحمل الشرائح عائدا بـ2.37 في المئة وثلاثة وأربعة في المئة على التوالي.

وتأتي سندات المغرب بعد مجموعة إصدارات لحكومات في الشرق الأوسط لجمع تمويل بمستويات قياسية من مستثمرين أجانب هذا العام لاحتواء العجز المتزايد.

وقد اجتذبت الإصدارات المستثمرين الجاهلين عن عائد مع انخفاض أسعار الفائدة.

وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، في بلاغ الأربعاء، أن هذا الإصدار شكل عودة المغرب إلى قسم الدولار بعد غياب دام



نشاط الشركات يصاب بالشلل

المنتهى بالنسبة إلى الأشخاص الذاتيين الذين يتقاضون رواتب شهرية ابتداء من 20 ألف درهم (نحو 2200 دولار) فما فوق، ويرى خبراء أن لجوء الحكومة المغربية إلى بعض الحلول كالزيادة في الضريبة والاقتراض لمواجهة عجز الميزانية والتحكم في الدين، يعرقل خطط الاستثمارات الضخمة في مجال البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضرت الجائحة بصناديق المغرب والطلب فيه، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد بما يصل إلى سبعة في المئة في العام الجاري. وفي الأسبوع الماضي، أقر البنك الدولي قرضا بقيمة 400 مليون دولار لدعم إصلاحات يقوم بها المغرب لتعزيز شبكة الأمان للأسر الأشد فقرا.

استرداد الضريبة على الشركات بلغت على التوالي 3.8 مليار دولار وحوالي 369 مليون دولار، في نهاية ديسمبر 2019.

3 مليارات دولار سندات دولية جمعها المغرب لتعزيز مالية الدولة المتضررة من كورونا

وتضمن مشروع موازنة العام 2021 أحداث مساهمة اجتماعية تضامنية على الأرباح والدخول برسم سنة 2021 بهدف توفير موارد إضافية لصندوق التماسك الاجتماعي، وتم فرض مساهمة 1.5 في

ومؤسسات إقليمية عربية لتحسين وضعية ميزان المدفوعات. وستمكن هذه التمويلات من تغطية عجز الميزانية وتعزيز نفقات الاستثمار العمومي والنهوض بالنمو. إلا أن سداد هذا الدين الخارجي يتطلب حوكمة النفقات العمومية وخلق قيمة مضافة لتوفير الموارد.

وأكد الخبير الاقتصادي محمد ياوحي، أن "الاقتراض يحل مشاكل اليوم لكنه ينتج مشاكل أخطر مستقبلا تتحملها الأجيال المقبلة، وهو يعكس قصور الدولة

عن إيجاد حلول ذكية وعملية لتمويل حاجيات البلاد بالإمكانات المتاحة". وأورد تقرير وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أن متأخرات سداد الضريبة على القيمة المضافة وطلبت

وحصرها في الحاجيات الضرورية والملحة فقط.

وقال البنك المركزي إنه من المتوقع أن يرتفع الدين الحكومي للمغرب إلى 76.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 65 في المئة في 2019.

وأوضح الوزير أنه لن يكون هناك تأثير كبير على استدامة الدين، نظرا لأن البنية الحالية للدين سليمة، إضافة إلى أن مؤشرات التكلفة والمخاطر الخاصة به تبقى في مستويات آمنة ومتحكما فيها.

وأثر الوباء على احتياطات المغرب من العملة الصعبة، مع بلوغ الدين الداخلي مستويات كبيرة لجات معها الحكومة إلى الاقتراض الخارجي، من البنك وصندوق النقد الدوليين

كورونا يستنزف الأنظمة الصحية والاقتصادية في أفريقيا

منظمات أممية تعول على تسريع إنشاء المنطقة الحرة لتقليص العجز التجاري ودفع الاقتصاد

"كوفيد - 19 في أفريقيا، الآثار المترتبة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات كوفيد - 19 على الاستقرار الاقتصادي في إثيوبيا".

وتفيد المؤشرات أن تداعيات كورونا ستكون باهظة التكلفة اقتصاديا على القارة الأفريقية نظرا لبطء النمو وتهاوي أسعار النفط ما يندرج بآزمة إنسانية نظرا لهشاشة البنية التحتية الصحية.

الوباء يعمق التفاوتات في الرعاية الصحية ويقوض جهود الدول في مكافحة الجوع والفقر

وتبعاً لهذه الظروف، سبق أن طالبت الأمم المتحدة بنجدة المؤسسات الدولية لتخفيف أعباء الدين على الدول الأفريقية. وقالت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أبريل الماضي "إن وزراء المالية في القارة يريدون دعماً من صندوق النقد والبنك الدوليين والاتحاد الأوروبي لتخفيف أعباء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف والتجارية في ظل أزمة فيروس كورونا".

وتواجه أفريقيا عاصفة كاملة من تباطؤ اقتصادي عالمي وشيك وتهاوي أسعار النفط والسلع الأولية وتراجع العملات، مما يهدد بتعريض جهودها لمواجهة فيروس كورونا للخطر. وقالت اللجنة في بيان "الدعوة لتخفيف أعباء الديون يجب أن تكون لأفريقيا كافة ويجب أن تتم بطريقة منسقة وتشاركية".

وكانت منظمة الصحة العالمية قد حذرت مع بداية ظهور فيروس كورونا من أن أنظمة الصحة في أفريقيا غير مجهزة جيدا لمواجهة الوباء القاتل.

وشددت ميلا مالاقولونيك، مستشارة السياسات التجارية في البنك الدولي، على أهمية تقليص العجز التجاري في أفريقيا للخروج من أزمة ما بعد فيروس كورونا.

وتطردت ميلا مالاقولونيك في مداخلة لها تحت عنوان "إعادة التفكير في العلاقات التجارية بين الصين وأفريقيا إلى آثار اتفاقية التبادل الحر بين الصين وأفريقيا على الميزان التجاري"، إلى إمكانية بحث اتفاقية للتبادل الحر لتقليل العجز التجاري لأفريقيا مع الصين بشكل فعال وتحفيز عوامل أخرى للاقتصاد الجزئي.

واعتبرت أن التركيز على الصين يرجع إلى حقيقة أن هذا البلد كان الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مضافة أيضا أنه في العام 2019 بلغ الحجم الإجمالي لواردات وصادرات الصين مع أفريقيا 208.7 مليار دولار.

وسجلت أن تفعيل اتفاقية التبادل الحر بين الصين وأفريقيا دون تعريفة سيجذب الواردات والصادرات وسيرفع الميزان التجاري والرفاهية الاجتماعية والناتج المحلي الإجمالي لجميع الأطراف. وفي المقابل، حذرت ميلا مالاقولونيك من أنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات اتفاقية التبادل الحر على القطاعات الصناعية الأخرى.

وقد تناولت الورشة أيضا العديد من المواضيع من بينها على الخصوص

الوطنية بانحاء أفريقيا من بين العناصر الأكثر وضوحا التي ظهرت خلال المسح الذي شمل 54 دولة وتلقى ردودا من مسؤولي الصحة أو خبراء مستقلين في 48 منها.

وتقدم النتائج أكثر الصور العامة تفصيلا حتى الآن للموارد والفحوص والعاملين في القارة للمرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد، الذي أودى، وفقا للإحصاءات، بحياة أكثر من 262000 شخص في جميع أنحاء العالم.

الاقتصادية المستدامة والتمكين". وسبق أن أظهر مسح أجرته رويترز أن الدول الأفريقية تواجه زيادة في حالات الإصابة بمرض كوفيد - 19 بينما يتوفر لديها سيرير واحد للعناية المركزة وجهاز واحد للتنفس لكل 100 ألف شخص.

وأظهر تحليل لتوقعات الباحثين أنه حتى في أفضل السيناريوهات، فقد تحتاج القارة إلى 10 أضعاف العدد الموجود الآن على الأقل عند وصول انتشار المرض إلى ذروته. ونقص المعدات الطبية في النظم الصحية

يجمع خبراء أمميون على أن جائحة كورونا عمقت الفجوة الاجتماعية في القارة الأفريقية، حيث باتت الشعوب فاقدة للرعاية الصحية ما جعلها عرضة لمخاطر منها انتشار الجوع نظرا لتقليص الوعاء لخطط مكافحته في وقت تعول فيه منظمات أممية على تسريع منطقة التبادل التجاري الحر لتحفيز اقتصاد القارة وتقليص العجز التجاري.

ودعا إلى "ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لإيجاد فرص عمل وتحفيزا لتحقيق نمو اقتصادي شامل، والحد من التفاوتات في الدخل والتميز العرقي التي تستخدم كإستراتيجيات للتنمية

وإحدى أسباب تفاقم الجوع في أفريقيا، حيث تفيد المؤشرات بخطورة الوضع الذي يندرج بتفجر الجوع وصعوبة الملمة جروح الوباء، الأمر الذي يستدعي تسريع خطط التبادل الحر لتخفيف الأزمة الاقتصادية والصحية.

ركز الباحثون من خلال تحليل التأثيرات الاقتصادية على سبل تخفيض العجز التجاري في أفريقيا للخروج من أزمة ما بعد جائحة كوفيد - 19.

وقال الأخصائي في مجلس الأبحاث والعلوم الإنسانية، تشي جيوك نوسو، إن "جائحة كورونا مارست ضغوطا كبيرة على الأنظمة الصحية والاقتصاد المالي العالمي، مضيفا أن العواقب قد تكون أشد خطورة على مستوى عيش الأفراد والأسر في أفريقيا".

وأكد أن "الوباء عمق التفاوتات في الرعاية الصحية في جنوب أفريقيا"، مشددا على أن "صحة الشعوب الفقيرة تاريخيا مهمشة وهي ستكون الأكثر تضررا من جائحة كوفيد - 19، معبرا عن مخاوفه من تدهور الوضع عند استكمال التدابير الحالية لمكافحة الجوع في بلده جنوب أفريقيا كما كان مخططا لها.



بعد كوفيد.. الجوع الوباء القادم